

تأهيل النظام المصرفي الجزائري للاندماج في العولمة المالية
خيار استراتيجي للتوسع الدولي للمؤسسات الجزائرية.

**The qualification Of The Algerian Banking System To Integrate In
The Financial Globalization as a Strategic Choice For The
International Expansion Of Algerian Companies**

د. بودالي محمد†

أستاذ محاضر "أ"

المركز الجامعي تندوف

د. موسى بوشنب†

أستاذ محاضر "أ"

جامعة أمجد بوقرة بومرداس

تاريخ النشر: 2019/12/31

الملخص

أدى تطور العولمة إلى توطين الشركات على مستوى الدولي و تدويل التدفقات الاقتصادية والمالية بمليارات الدولارات عن طريق التطور التكنولوجي الذي سهل من عمليات الاتصال وبالتالي سهولة تدفق الأموال عبر الحدود الجغرافية للدول، ولقد شكل هذا تحدي واضح أمام المصارف والمؤسسات المالية التي تريد الاندماج في الاقتصاد الدولي، لذلك نجد الكثير من الدول تسعى الى تطوير نظامها المصرفي بما يتماشى مع متطلبات العولمة المالية. وسوف نحاول من خلال هذه الورقة التطرق الى أهم الاصلاحات التي سنتها السلطات في بلدنا من أجل تأهيل النظام المصرفي الجزائري للانخراط في العولمة المالية وأثر ذلك على التوسع الدولي للمؤسسات الجزائرية.

الكلمات الدالة: النظام المصرفي الجزائري، العولمة، العولمة المالية، التوسع الدولي، التطور التكنولوجي.

Abstract:

The expansion and the development of globalization has led to the internationalization of companies and the economic and financial flows in billion dollars, due to the technological development that has facilitated the communication, and thus the easy flow of funds across the geographic boundaries of country. This has been a clear challenge for banks and financial institutions seeking to integrate into the international economy. Therefore, many countries are looking to develop their

†moussaboucheneb@gmail.com

تاريخ القبول: 2019/12/30

تاريخ الارسال: 2019/10/26

†arkoub.boudali@hotmail.fr

banking system in accordance with the requirements of financial globalization.

In this article, we will attempt to address the most important reforms adopted by the authorities in order to integrate the Algerian Banking System into financial globalization and its impact on the international expansion of Algerian companies.

Key words: Algerian Banking System, Globalization, Financial Globalization, international expansion, Technological Development.

مقدمة

يعتبر اصلاح النظام المصرفي بما يتماشى ومظاهر العولمة المالية أحد أهم مؤشرات النهضة الاقتصادية، نظرا لما له من اسهامات واسعة في توفير متطلبات الاستثمار والتنمية الاقتصادية، إذ يمكن قياس مستوى التقدم والتطور الاقتصادي لأية دولة بمدى كفاءة ونجاعة جهازها المصرفي ونوعية خدماته المقدمة. وبالنظر للتحويلات التي شهدتها العالم في الحياة المالية والمصرفية والتي أسفرت عن ظهور ما يسمى بالعملة المالية التي نجد من أهم مظاهرها ظهور التجارة الالكترونية والصيرفة الالكترونية وغيرها؛ وباعتبار الجزائر من الدول التي انتهجت منذ أكثر من عشرين سنة طريقا نحو اقتصاد السوق وقرب انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة وبراها لعقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، كان من الضروري عليها اصلاح منظوماتها المصرفية وتأهيلها وفقا لمتطلبات العولمة المالية، ذلك لأن نجاح وكفاءة مؤسساتها ومدى قدرتها على مسايرة التحويلات العالمية واتجاهها نحو التوسع الدولي مرهون إلى حدا بعيد بنوعية الاصلاحات المقدمة. وعليه لمعرفة انعكاسات الاصلاحات المصرفية على استراتيجية التوسع الدولي للمؤسسات الجزائرية أرتأينا طرح الاشكالية العامة التالية:

ما هي آثار الاصلاحات المصرفية على استراتيجية التوسع الدولي للمؤسسات الجزائرية؟

وللإجابة عن الاشكالية العامة أرتأينا تقديم الأسئلة الفرعية التالية:

. ما هي أهم الاصلاحات التي عرفها النظام المصرفي الجزائري منذ صدور قانون النقد والقرض

10/90 إلى غاية صدور الأمر 04/10 المعدل والمتمم للأمر 11/03.

. ماهي الاجراءات المتبعة من طرف السلطات الجزائرية لادماج القطاع المصرفي في العولمة المالية

. هل الاصلاحات المصرفية كان لها تأثيرا فعالا على التوسع الدولي للمؤسسات الجزائرية.

وللإجابة عن الاشكالية العامة وكذا الاسئلة الفرعية سوف نتناول المحاور الرئيسية التالية:

. إصلاح النظام المصرفي الجزائري منذ صدور قانون النقد والقرض 10/90 إلى يومنا هذا.

. استراتيجية الدولة الجزائرية لادماج القطاع المصرفي في العولمة المالية

. أهمية الإصلاحات المصرفية في توجيه المؤسسات الجزائرية نحو التوسع الدولي.

أولا. العولمة والنظام المصرفي

1. تعريف العولمة المالية

تنتج العولمة المالية عن عمليات التحرير المالي أو ما يسمى بالاندماج المالي، حيث تصبح الأسواق المالية مرتبطة فيما بينها ومتكاملة من خلال إلغاء القيود على حرية تنقل رؤوس الأموال بين الدول والأسواق.¹

والعولمة المالية هي تلك التحولات العميقة التي تطرأ على مبادئ النشاط المالي والتي تأسس لتحرير الأنظمة المالية للدول وتقوم بإدماجها مع التعاملات الدولية.²

2. مظاهر العولمة المالية

من مظاهر العولمة المالية نذكر:³

. تعاظم دور رأس المال وتطور صناعة الخدمات المالية حيث أصبح الاقتصاد العالمي تديره وتتحكم فيه أهم البورصات العالمية مثل: داو جونز، ناس داك، نيكاي، داكس و غيرها و التي بواسطتها تنقل رؤوس الأموال من مستثمر إلى آخر داخل الدولة أو بين الدول بكل سهولة؛

. ازدياد فوائض رؤوس الأموال حيث أصبحت المدخرات غير المستثمرة في دولة المنشأ لراس المال يتم استثمارها خارجيا على المستوى الدولي أفضل مما لو بقيت في الداخل أو مستثمرة بمعدلات ربحية متدنية في الدول المصدرة لهذه الأموال؛

. ظهور مشتقات مالية جديدة استقطبت أصحاب رؤوس الأموال، مثل المبادلات والخيارات والعقود المستقبلية، إلى جانب الوسائل التقليدية في الأسواق المالية كالسندات وغيرها؛

. التقدم التكنولوجي الهائل بحيث يسمح للمستثمر من المتابعة الدقيقة لأمواله وتحركاتها الاستثمارية لحظة بلحظة، حيث جميع الأسواق المالية مرتبطة بعضها ببعض، مما ييسر عملية الفعل ورد الفعل على أية عملية مالية مرغوب بها.

3. مفهوم النظام المصرفي: هو عبارة عن جهاز يتكون من مجموعة من الوسطاء الماليين، حيث يتم

من خلاله تدفق الأموال السائدة والمدخرات نحو القروض والاستثمارات، والتي تمثل الأساس الائتماني للاقتصاد القومي ويعمل في إطار عدد من السياسات والتوجيهات التي يتولاها البنك المركزي.⁴

ثانيا: إصلاح النظام المصرفي الجزائري منذ صدور قانون النقد والقرض 10/90 إلى يومنا هذا. شهد النظام المصرفي الجزائري عدة إصلاحات، كانت بدايتها صدور قانون النقد والقرض 10-90 سنة 1990، والذي أدخلت عليه بعض التعديلات بموجب الأمر 01-01 الصادر في سنة 2001 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض، واستمرت السلطات الجزائرية في هذه الإصلاحات التي اختتمت بصدور الأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في سنة 2003، والذي هو الآخر عرف بعض التعديلات بموجب الأمر 04/10 المعدل والمتمم للأمر 11/03.

1. النظام المصرفي الجزائري في ظل قانون النقد والقرض 10/90.

أدخلت على النظام المصرفي الجزائري العديد من الإصلاحات أهمها، إصلاحات 1990، التي عرفت إصدار قانون النقد والقرض في 14 أبريل 1990، والذي حاول تكيف وضع النظام المصرفي الجزائري مع متطلبات اقتصاد السوق، تماشيا مع الإصلاحات الاقتصادية العامة التي باشرتها الجزائر بعد تخليها عن النظام الاشتراكي منذ أواخر الثمانينيات من القرن الماضي.⁵ وقد وضع هذا القانون النظام المصرفي على مسار تطور جديد من خلال المبادئ التي جاء بها وهي:

- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية؛
 - الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة؛
 - الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض؛
 - إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة؛
 - وضع نظام بنكي على مستويين.
- جاء قانون 10-90 المتعلق بالنقد والقرض بإصلاح جذري للسياسة النقدية في الجزائر، وجعل من أولى اهتماماته إعادة الاستقرار المالي الكلي للدولة الجزائرية، وذلك من خلال ما يلي:⁶
- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المالي والمصرفي؛
 - تكفل البنك المركزي بتسيير النقد والقرض؛
 - تشجيع الاستثمارات الخارجية؛
 - تطهير الحالة المالية للقطاع الحكومي؛
 - تنويع مصادر تمويل الأعوان الاقتصاديين لاسيما المؤسسات عن طريق إنشاء سوق مالية.
- وفي ذات الصدد فإن هذا القانون حدد الهيئات التي تقوم بتنظيم السياسة النقدية وهي: مجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية.

2- النظام المصرفي الجزائري في ظل الأمر 01-01 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 10/90

بعد مضي أكثر من عشر سنوات من دخول قانون النقد والقرض 90-10 حيز التنفيذ، وعلى إثر الثغرات الإدارية التي ظهرت عليه، ومن أجل ضمان فعالية البنك المركزي في تحقيق أهدافه المسطرة، فقد تعرض هذا القانون إلى بعض التعديلات، والتي كانت بموجب أمر رئاسي، وهو الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001، حيث مس هذا القانون وبصفة مطلقة الجوانب الإدارية في تسيير البنك المركزي دون المساس بصلب القانون ومواده المطبقة.⁷ وبموجب هذا التعديل تم الفصل بين مجلس إدارة البنك المركزي ومجلس النقد والقرض، حيث أصبح يتولى تسيير بنك الجزائر وإدارته ومراقبته، على التوالي، محافظ يساعده ثلاث نواب، محافظ ومجلس الإدارة ومراقبان.⁸ يتكون مجلس الإدارة من المحافظ رئيسا ونواب المحافظ كأعضاء وثلاث موظفين سامين يعينهم رئيس الجمهورية.⁹ أما مجلس النقد والقرض وفي إطار هذا التعديل فإنه يتكون من أعضاء من مجلس إدارة بنك الجزائر، وثلاث شخصيات يختارون بحكم كفاءتهم في المسائل الاقتصادية والنقدية.¹⁰ وعليه أصبح عدد أعضائه عشرة بعدما كان سبعة أعضاء.

3- النظام المصرفي الجزائري في ظل الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض.

جاء هذا الأمر بعد أن تيقنت السلطات من الضعف الذي لازال يتخبط فيه أداء الجهاز المصرفي، لاسيما بعد الفضائح المتعلقة ببنك الخليفة وبنك الصناعة والتجارة الجزائري، والذي كشف عن ضعف آليات الرقابة والتحكم من طرف بنك الجزائر باعتباره سلطة نقدية مسؤولة. وحاولت الجزائر ضمن هذا الأمر تكييف نظام أمنها المالي مع المقاييس العالمية، وذلك من خلال الأهداف التي جاء بها والتي نذكر منها:¹¹

- السماح لبنك الجزائر باستخدام أفضل صلاحياته، من خلال الفصل بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض داخل البنك، وتقوية استقلالية اللجنة البنكية بإضافة أمانة عامة وتوسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض الذي تحول له صلاحيات أكثر في مجال السياسة النقدية وسياسة الصرف والتنظيم والإشراف؛

- تكثيف التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المسائل المالية، وذلك عن طريق إثراء محتوى وشروط المناقصات للعلاقات الاقتصادية والمالية، وإنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لإدارة الأرصدة الخارجية والمديونية الخارجية، واعتماد إجراءات كفيلة بإتاحة تسيير نشاط للمديونية العمومية وتحقيق سيولة أفضل في تداول المعلومات المالية؛

- السماح بتوفير حماية أحسن للبنوك فيما يتعلق بتوظيف وادخار الجمهور، وذلك من خلال تقوية شروط ومعايير اعتماد البنوك ومسييري البنوك والجزاءات اللازمة للمخالفين، ومنع تمويل

نشاطات المؤسسات العائدة لمؤسسي ومسيري البنك، ومضاعفة الجزاءات بالنسبة للانحرافات المتعلقة بالنشاطات البنكية، وتقوية صلاحيات جمعية البنوك والمؤسسات المالية واعتماد قوانينها الأساسية من طرف بنك الجزائر، بالإضافة إلى تقوية وتوضيح شروط عمل إدارة الخطر.

بإضافة إلى الأهداف السالفة الذكر، فإن هذا الأمر يهدف كذلك إلى:¹²

- إنشاء هيئة مراقبة تسهر على ضمان مركزية المخاطر والمستحقات غير المدفوعة؛ وإشراك الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية في عملية المراقبة؛
- تحديد صلاحيات اللجنة المصرفية؛
- تحديد شروط جديدة لإنشاء بنوك خاصة ومنها عدم السماح لمالكي البنوك بتمويل مشاريع اقتصادية من البنوك التي يملكونها.

4. النظام المصرفي الجزائري وفقا للأمر 04/10 المعدل والمتمم للأمر 11/03

لقد جاء الأمر 04/10 المعدل والمتمم للأمر 11/03 بإصلاح هام لإطار السياسة النقدية وتعزيز الإطار العملياتي لها، وقد أدخل هذا الأمر في 26 أوت 2010. ويمكن تلخيص أهم ما جاء به فيما يلي:¹³

. يعد بنك الجزائر مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ولا يخضع لإجراءات المحاسبة العمومية ورقابة مجلس المحاسبة، كما لا يخضع إلى التزامات التسجيل في السجل التجاري (المادة 09 من الأمر 04/10 مكرر)؛

. تم إعفاء بنك الجزائر بخصوص العمليات المرتبطة بنشاطاته من كل الضرائب أو الحقوق أو الرسوم أو الأعباء الجبائية مهما تكن طبيعتها (المادة 32 مكرر)؛

. تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي (المادة 35 مكرر)؛

. تدعيم الرقابة الداخلية للمصارف والمؤسسات المالية وتأطير المخاطر ما بين المصارف والسيولة وملائمة التدبير المحاسبي (خطر التركيز، خطر السيولة، خطر المطابقة، الخطر العملياتي...)؛

. تعمل المديرية العامة للمفتشية العامة لبنك الجزائر تحت إشراف اللجنة المصرفية، على المراقبة الاحترازية على المصارف والمؤسسات المالية وتسهر على احترام هذه الأخيرة للتدابير القانونية والتنظيمية المطبقة عليها؛

. يحرص بنك الجزائر على السير الحسن لنظم الدفع وفعاليتها وسلامتها.

وعليه يمكن القول أن قانون النقد والقرض 10.90، وضع النظام المصرفي على مسار تطور جديد، تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد في السياسة النقدية، وإرجاع صلاحيات السلطات النقدية في تسيير النقد ورسم السياسة النقدية في ظل استقلالية تامة.¹⁴ وقد جاء أول تعديل لقانون 10.90 مباشرة مع مطلع الألفية الثالثة بموجب الأمر 01.01 المعدل والمتمم لقانون 10.90 والمؤرخ في 27 فيفري 2001، حيث حمل هذا الأمر في طياته بعض التعديلات لمواجهة بعض الثغرات الادارية وتعزيز فعالية بنك الجزائر في تحقيق أهدافه المنشودة، لذلك فقد مس وبصفة مطلقة الجوانب الادارية في تسيير بنك الجزائر دون المساس بصلب القانون ومواده المطبقة.

إنّ الثغرات التي حدثت في النظام المصرفي الجزائري والتي كشفت عن ضعف آليات الرقابة والتحكم من طرف بنك الجزائر، دفعت بالسلطات النقدية إلى إعادة النظر في هذا الجهاز المصرفي والسياسة النقدية المطبقة بإصدار قانون 11.03 المتعلق بالنقد والقرض بتاريخ 26 أوت 2003، والذي أعطى لبنك الجزائر أكثر فعالية من حيث المراقبة والتنظيم والاشراف على السياسة النقدية وسياسة الصرف. ومن أجل تعزيز الإطار التنظيمي والعمالياتي للسياسة النقدية، جاء الأمر 04.10 المعدل والمتمم للأمر 11.03 والصادر بتاريخ 26 أوت 2010، فقد أعطى هذا الأمر إرساء قانونيا لاستقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية.

5. الرفع من رأسمال البنوك والمؤسسات المالية

نصت المادة 02 من النظام 03/18 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018 وجوب رفع البنوك والمؤسسات المالية والمؤسسة في شكل شركات المساهمة والخاضعة للقانوني الجزائري، امتلاك رأسمال يساوي او يفوق 20 ميار دج وهذا بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية المنصوص عليها في المادة 70 من الامر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، ورأسمال يساوي أو يفوق 6 مليارات وخمسة مائة مليون دج بالنسبة للمؤسسات المالية المحددة حسب المادة 71 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، كما يدخل ضمن هذا الشرط، فروع البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية والمرخصة للقيام بالعمليات المصرفية داخل الجزائر والمنتمية لنفس الفئة المذكورة أعلاه، كما تقدم للبنوك أجل أقصاه 31 ديسمبر 2019 لامتلاك رأسمال محرر نقدا يساوي على الاقل 15 مليار دج بالنسبة للبنوك و5 معايير دج بالنسبة للمؤسسات المالية تحت طائلة سحب الاعتماد منها.¹⁵

6. نشاط المؤسسات المالية الجزائرية

على غرار السنوات السابقة، بقي نشاط المؤسسات المالية ضعيفا، بالرغم من ارتفاع إجمالي أصولها في السنوات الأخيرة. بالفعل، انتقلت هذه الأصول من 70.3 مليار دينار في نهاية 2014، إلى 79.5 مليار دينار في نهاية 2015، لتبلغ 84.7 مليار دينار في 2017، ويرتبط ضعف تطور نشاط المؤسسات المالية في توزيع القروض بمواردها المحدودة، كونها تجمع الودائع من الجمهور. تتشكل موارد المؤسسات المالية في نهاية 2017 من الأموال الخاصة، بواقع 42 مليار دينار (رأس مال: 38.7 مليار دينار، احتياطات 8.4 مليار دينار) وقروض متحصل عليها، بمبلغ 21.8 مليار دينار .

ارتفعت القروض الممنوحة من طرف المؤسسات المالية بنسبة 8.6٪ منتقلة من 59.5 مليار دينار في نهاية 2016، إلى 64.6 مليار دينار في 2017. أغلب إن المستفيدين من هذه القروض، هم المؤسسات الخاصة بمبلغ قدره 64.5 مليار دينار، منها 59.6 مليار تمثل قروض الإيجار.¹⁶

ثالثا: استراتيجية الدولة الجزائرية لإدماج القطاع المصرفي في العولمة المالية

1. التوجه نحو الاندماج المصرفي والبنوك الشاملة

يعرف الاندماج المصرفي على أنه قيام بنكين أو أكثر بالاتحاد والتحالف لتشكيل كيان إداري مصرفي أكبر حجما وأوسع نطاقا لاكتساب اقتصاديات أفضل سواء من خلال تعظيم الأرباح أو من خلال اكتساب قدرة على مواجهة المخاطر.¹⁷

رغم الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي قامت بها الجزائر إلا أنها لم تصل لتحقيق عمليات الاندماج المصرفي نظرا لوجود جملة من العوائق نذكر أهمها فيما يلي:¹⁸

. القصور في التشريعات المتعلقة بالاندماج المصرفي وتحديد كفاءته، ما عدا الأمر رقم 04-01 المؤرخ في 04-03-2004 والمتعلق بتحديد الحد الأدنى لرأس المال البنوك ب5،2 مليار دج والذي تم رفعه بعدها في 2008 إلى 10 ملايين دج؛

. غياب سوق مال نشط بسبب احتكار البنوك العمومية لأكثر من 90٪ من النشاط المصرفي؛

. عدم وجود ثقافة الاندماج المصرفي لدى مسيري البنوك الجزائرية؛

. عدم توفر مناخ ملائم للاندماج المصرفي؛

. يؤدي الاندماج المصرفي للبنوك العمومية إلى تقلص في توزيع الموارد مما يؤدي إلى انعكاسات على المستوى الإجمالي؛

. انشاء كيان مصرفي واحد بين البنوك قد يؤدي الى الاستغناء عن الكثير من العمال مما يؤدي الى ارتفاع البطالة؛
. يحتاج الاندماج المصرفي الى دراسة مالية معمقة للبنوك المراد دمجها وهذا يتطلب خبرة وتجربة لتحديد البنوك القابلة للدمج.
أما بالنسبة للبنوك الشاملة فلقد جاءت كنتيجة حتمية للعولمة المالية، فهذه البنوك تسعى إلى تنمية مواردها المالية من كافة القطاعات، كما تقدم الائتمان لكافة القطاعات. ففلسفة البنك الشامل تقوم على فلسفة التنوع بهدف استقرار و زيادة حركة الودائع و تخفيض المخاطر¹⁹.
قبل سنة 1986 كانت البنوك التجارية متخصصة في نشاطاتها وطبقا لأحكام القانون الصادر في 1986 أصبح النشاط الرئيسي لها يتمثل في قبول الودائع بأشكالها بدون قيد، و بمجئ قانون النقد والقرض أصبحت هذه البنوك شاملة وتقوم بعمليات مختلفة والمتمثلة في العملية الأساسية الاقراض الى جانب عمليات الصرف، الاكتتاب، بيع القيم المنقولة، العمليات على الذهب والمعادن الثمينة، تنمية المؤسسات، الاستشارة... الخ.²⁰

2. التوجه نحو الحوكمة الإلكترونية للبنوك

قبل التطرق إلى المبادرات التي اتخذتها البنوك والتي تندرج ضمن الحوكمة الالكترونية للقطاع المصرفي في بلادنا سنتطرق أولا إلى الصعوبات التي تواجه تطبيق البنوك الالكترونية في الجزائر والتي نلخصها فيما يلي:²¹

- عدم ثقة العملاء في التسديد بالوسائل الالكترونية؛
- عدم توفر إطار قانوني متكامل لتنظيم العمل المصرفي الالكتروني؛
- قلة الكفاءات المسيرة للتقنية المصرفية الحديثة؛
- عدم توفر تشريع واضح وحماية كافية لتأمين سلامة نقل المعلومات والتحويلات الالكترونية؛
- ضعف المنافسة بين البنوك في الجزائر.

أما بالنسبة للمبادرات التي اتخذتها السلطات النقدية والتي تندرج ضمن الحوكمة الالكترونية للقطاع المصرفي نذكر:

أ. انشاء البنوك الالكترونية: في إطار عصرنه وتحديث النظام المصرفي الجزائري، بادرت السلطات كأول خطوة لإنشاء البنوك الإلكترونية، وكان هذا من خلال بنك الجزائر بالتعاون مع وزارة المالية والبنك العالمي، حيث تم انشاء نظام جديد للدفع أكثر تطورا يعرف بنظام التسوية الاجمالية الفورية

وهذا مساهمة للتعاملات الدولية، وهو يعتبر نظاما الكترونيا مركزيا يقوم بتنفيذ أوامر التحويل الدائنة ويوفر نقطة تسوية لأنظمة التصفية العاملة في بلد ما من خلال الحسابات المركزية للبنوك. أما الخطوة الثانية فكانت بتطوير نظام المقاصة ليصبح نظاما الكترونيا حيث يتم بموجبه معالجة وسائل الدفع مثل صكوك تحويل اقتطاع عمليات السحب والبطاقات البنكية باستعمال نظام ألي يعتمد على برمجيات وفقا للمعايير الدولية.²²

ب. استعمال وسائل الدفع الالكترونية: قامت مجموعة من المصارف العمومية المعروفة في الجزائر (BNA , BDL, BADR, BARAKA, BEA, CPA, CNEP, CNMA) عام 1995 بإنشاء شركة لتطوير المبادلات النقدية أليا وهي شركة SATIM وشرعت هذه البنوك في إدخال التقنيات المصرفية الالكترونية من خلال آلات سحب الأموال حيث كان لكل بنك آلة سحب خاصة لا يمكن استعمالها من طرف عملاء البنوك الآخرين، لكن في سنة 1997 أصبح بإمكان المتعاملين استعمال أي موزع سواء كان تابعا لبنكهم أو لبنك آخر من خلال بطاقة ما بين البنوك Carte interbancaire.

أما بالنسبة للبطاقات الائتمانية فقد بادرت الكثير من البنوك الى تبني هذه التقنية بالتعاون مع شركات ومؤسسات محلية ودولية ومن هذه البنوك نذكر:

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية: قام هذا البنك بتوقيع اتفاقية شراكة مع شركة نפטال من أجل تنشيط تعبئة البطاقات الائتمانية من طرف البنك لصالح زبائن شركة نפטال، كما قام هذا البنك بتوقيع اتفاقية شراكة ثانية مع شركة أمريكية Aci world wide لتوريد 500 طرفيات الكترونية للدفع من أجل توزيعها على التجار الذين يتعامل معهم.

- القرض الشعبي الجزائري: وقع هذا البنك اتفاقية شراكة مع شركة المياه والتطهير بالجزائر العاصمة وتم بموجب هذا الاتفاق تجهيز 27 وكالة متواجدة بالعاصمة بأجهزة الدفع الالكتروني قصد تمكين الزبائن من تسديد فواتير الماء باستخدام البطاقات الالكترونية.

. بنك الخليج الجزائري: أطلق هذا البنك بطاقة فيزا بلاتينيوم لزبائنها لتمكينهم من القيام بعمليات الدفع والصرف سواء محليا أو دوليا وهي عملية آمنة بحيث اذا ضاعت هذه البطاقة من العميل يقوم البنك بإرسال بطاقة طوارئ سواء ضاعت داخل الوطن أو خارجه.

. بنك باريسا: قام البنك الوطني الباريسي في الجزائر "BNP Paribas" بتوفير البطاقة الالكترونية "فيزا" للسحب ما بين البنوك.²³

3. التوجه نحو خصوصية البنوك

تلعب البنوك دورا هاما في تمويل الاقتصاد الوطني في ظل غياب أو ضعف نشاط الأسواق المالية، ويتميز النظام المصرفي الجزائري بهيمنة البنوك العمومية واحتكارها للوساطة المالية وهذا خلق عدة سلبيات نذكر منها:²⁴

. التأخير في الحصول على القروض حيث تبلغ هذه الفترة في المتوسط 4,5، 5 شهرا بالنسبة للقروض القصيرة و 8،8 شهرا للقروض الاستثمارية؛

. التأخير في المعاملات البنكية والتي تستغرق في بعض الأحيان خمسة أسابيع؛

. صعوبة الحصول على القروض خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا أثر بشكل كبير على المشاريع الجديدة إذ تستفيد المؤسسات الكبيرة والقديمة في مجال الاستثمار من القروض بطريقة أسهل بكثير من المؤسسات الحديثة العهد فمثلا فيما يخص السحب على المكشوف تستفيد منه 69% من المؤسسات الكبيرة في حين لا تستفيد منه سوى 23% من المؤسسات الصغيرة.

يقتضي الإصلاح المالي خصوصية البنوك وتحويل ملكيتها من الملكية العامة إلى القطاع الخاص بحيث لا يكتمل إصلاح النظام المالي المرتبط بفتح مجال المنافسة بين البنوك وحررتها في تحديد أسعار الفائدة المصرفية وفي توجيه ائتمائها المصرفي دون تحويل ملكية البنوك إلى القطاع الخاص .

إن بقاء القطاع المصرفي عمومي في يد الدولة يكون في الحقيقة منافيا لمبادئ اقتصاد السوق وذلك لأن الدولة يمكن أن تتدخل في تحديد معدلات الفائدة وتلغي بذلك كل أشكال المنافسة ما بين البنوك، كما أن ذلك يعمل على تشويه الاقتصاد الوطني من خلال تشويه تخصيص الموارد المالية للبنوك ومن ثم فشل عمليات الإصلاح المالي التي لا تشمل خصوصية البنوك العامة.²⁵

لقد شجع قانون النقد والقرض إنشاء فروع للبنوك الأجنبية من خلال قانون 93-01 المؤرخ في 03 جانفي 1993 وكان الغرض منه هو اكتساب خبرة هذه البنوك والاستفادة من التقنيات والاجراءات التكنولوجية والخدمات المالية التي توفرها، ومنذ عام 1997 ظهر عدد لا بأس به من المؤسسات المالية الخاصة الجزائرية والأجنبية بلغ 14 مؤسسة نذكر منها:

- Mouna Bank
- Uninon Bank
- البنك التجاري والصناعي الجزائري
- الخليفة بنك
- الشركة الجزائرية البنكية
- الريان بنك

البنك العام المتوسط

ورغم الانفتاح المصرفي على المؤسسات المالية والبنوك الخاصة إلا أن تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي أكد بأن البنوك العمومية هي التي تسيطر على التمويلات في الاقتصاد وهذا راجع ربما إلى أن البنوك الخاصة لازالت في طور الانطلاق.

ومع نهاية سنة 2012 أصبح النظام المصرفي يتكون من 29 مصرفا كما يلي:

06 مصارف عمومية من بينها صندوق للتوفير.

14 مصرفا خاصا برأس مال أجنبي من بينها واحد برؤوس أموال مختلطة

03 مؤسسات مالية من بينها اثنتين عمومية

تعاونية للتأمين الزراعي معتمدة لإجراء العمليات المصرفية

05 شركات للقرض الايجاري من بينها اثنتين خاصة

ومع صدور قانون الاستثمار الجديد واعتماد قاعدة 49 و 51 بالمئة التي تمنح الأغلبية للشريك

الوطني عزفت الكثير من المؤسسات المالية والبنوك الأجنبية فتح فروع لها بالجزائر، ما أدى بينك

الجزائر الى إصدار تعليمة للبنوك والمؤسسات المالية الجزائرية والأجنبية بتوسيع فروعها في الاقتصاد

الوطني.²⁶

رابعاً أهمية الإصلاحات المصرفية في توجيه المؤسسات الجزائرية نحو التوسع الدولي

لمعرفة مدى قدرة المؤسسات الجزائرية على مسيرتها للتحويلات الاقتصادية العالمية وسلوكها طريقاً نحو التوسع الدولي، كان من ضروري معرفة واقع اصلاحاتها المصرفية ومدى تكيفها ومظاهر العولمة المالية، وهذا بالنظر إلى أن قدرة ونجاح المؤسسات في اكتساح الأسواق العالمية مرتبط بدرجة كبيرة بطبيعة ونوعية اصلاحاتها المالية والمصرفية.

1. آثار وانعكاسات حوكمة المؤسسات المصرفية على التوسع الدولي للمؤسسات الجزائرية

يرى الخبراء أن الحوكمة من المنظور المصرفي تعني تطوير الهياكل الداخلية للبنوك بما يؤدي إلى تحقيق الشفافية في الأداء وتطوير مستوى الإدارة من جهة، وكذا وجود قوانين واضحة تحدد دور هيئات الإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي من جهة أخرى. فقد أصبحت درجة التزام الشركات بتطبيق مبادئ الحوكمة أحد المعايير التي يضعها المستثمرون في اعتبارهم عند اتخاذ قرارات الاستثمار، خاصة في ظل النظام الاقتصادي العالمي الحالي الذي يتسم باشتداد المنافسة في الأسواق المحلية والدولية، وبالتالي فإن الشركات التي تطبق مبادئ الحوكمة تتمتع بميزة تنافسية لجلب الاستثمار واقتحام الأسواق. لذا فإن تطبيق مبادئ الحوكمة يؤدي إلى تحسين إدارة المؤسسات وتجنب التعثر في

الإفلاس ويضمن تطوير الأداء ويساهم في اتخاذ القرارات على أسس سليمة. علاوة على ذلك، فإن تبني معايير الإفصاح والشفافية في التعامل مع المستثمرين والمقرضين في إطار التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة يساعد على منع حدوث الأزمات المصرفية،²⁷ وهو ما ينعكس بالإيجاب على نمو استثمارات المؤسسات التي قد توّهلها إلى السيطرة على الأسواق المحلية والتوسع نحو اكتساح أسواق جديدة. وفيما يتعلق بمدى تبني تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية فإنها مازالت لم ترقى إلى المستوى المطلوب رغم وجود بعض الدلالات والمؤشرات التي يمكن تفسيرها بأنها مؤشرات أولية توحى ببداية إدخال هذه المبادئ في إدارة البنوك العمومية الجزائرية. ويمكن إيجاز هذه الدلالات في العناصر التالية:²⁸

. أصبح تعيين مسيرين البنوك يتم على أساس الكفاءة العلمية بالإضافة إلى إبرام عقود نجاعة بين الجهات الوصية وهؤلاء المسيرين من أجل الدفع بتطوير الأداء والحرص على تحقيق نتائج جيدة. . تمكن الجهاز المصرفي من آليات التحكم الخارجي والتي تتمثل في الهيئات الرقابية الخارجية أي تلك المتمثلة في اللجنة المصرفية وإعطائها صلاحيات واسعة بمراقبة أنشطة البنوك، وتجلّى ذلك من خلال الأمر 11/03 الذي ألزم البنوك بوضع نظام المراقبة الداخلية، وإنشاء لجان خاصة بإدارة المخاطر، ونشر هنا أن البنوك العمومية استفادت من برنامج دعم وعصرنة النظام المالي الذي أقره الاتحاد الأوروبي AMSFA من أجل مساعدة البنوك على إجراء عمليات التدقيق الداخلي، وإرساء قواعد محاسبية، ووضع مخطط مراقبة التسيير. . إعطاء صلاحيات أوسع لمجالس الإدارة، وتحديد الأطر التي تحكم أعضاء مجالس الإدارة، والوصاية باعتبار أن الدولة هي المالك الوحيد لرأس المال البنوك العمومية.

من خلال كل ما سبق يمكننا القول أن تطبيق الحوكمة في المنظومة المصرفية الجزائرية لا يزال في مرحلته الأولية إلا أنه يجب أن تدعم التجربة خاصة في ظل انفتاح السوق المصرفية وزيادة المنافسة أين تصبح للحوكمة دورا فعالا في ضبط الأطر العمالية والأنشطة حتى تتفادى الانحرافات وتجنب وقوع الأزمات المالية. هذا ما انعكس سلبا على مسار المؤسسات الجزائرية الراغبة في اقتحام الأسواق الدولية.

2. تكييف الإطار التنظيمي لتغطية مخاطر الصرف وتطوير المعاملات

جاء النظام رقم 02-10 المؤرخ في 01 جويلية 2017، والمتعلق بسوق الصرف ما بين المصارف وبأدوات تغطية خطر الصرف، والتعليمة المتعلقة بتنفيذه، إلى توسيع الآليات المتاحة للمصارف

- والمعاملين الاقتصاديين، من خلال انشاء سوق صرف أين يمكن للوسطاء المعتمدين التدخل لتسيير خزينتهم بالعملة الصعبة، وكذا لشراء وبيع العملات الصعبة نقدا ولأجل، يتم تزويد سوق الصرف ما بين المصارف من خلال:
- الإيرادات المحصلة من الصادرات خارج المحروقات؛
 - الافتراضات بالعملة الصعبة التي يعقدها الوسطاء المعتمدون لاحتياجاتهم الخاص او لاحتياجات زبائنهم؛
 - أرصدة الحسابات بالعملات الصعبة؛
 - عمليات الشراء على مستوى هذه السوق²⁹

3 تأثير الصيرفة الإلكترونية على التوسع الدولي للمؤسسات الجزائرية

لا يزال اعتماد الصيرفة الالكترونية في الجزائر في بدايته، بالرغم من العدد الهائل من البرامج والمشاريع التي أطلقتها السلطات الجزائرية على غرار إنشاء شبكة إلكترونية مصرفية وطنية من خلال استخدام نظام التسوية الإجمالي والفوري، إضافة إلى تطوير استخدام البطاقات البنكية بمختلف أنواعها، وكذا استخدام النقود الالكترونية وتوسيع استعمال شبكة الأنترنت مع إدخال نظام البث السريع ADSL.

إن وسائل الدفع المستعملة في النظام المصرفي الجزائري تتميز بأنها تقليدية في أغلبها ولا تتناسب مع الواقع العالمي الجديد، ولكن تبعا لحرص الجزائر على مواكبة الأحداث والتطورات التكنولوجية في العمل المصرفي خاصة في مجال الصناعة المصرفية، وسعيها نحو الصيرفة الالكترونية شرعت في تقديم وتبني بعض وسائل الدفع الحديثة والتي تمثلت أساسا في البطاقة الائتمانية حيث تم إصدار أول بطاقة تحت اسم بطاقة الدفع الالكترونية العالمية سي . بي . أي . فيزا . غولد.³⁰

تعمل الصيرفة الالكترونية على زيادة تحسین الإدارة، واقتصاد الوقت والتكلفة والاستفادة من خدماتها بجودة عالية، وبتكلفة وبجهد أقل. ويظهر تأثير الصيرفة الالكترونية على المؤسسات الجزائرية فيما يلي:³¹

أ. محاربة الاقتصاد الموازي: لقد فرض تأخر وسائل الدفع في المنظومة المصرفية الجزائرية على المتعاملين التجاريين التعامل خارج الدائرة المصرفية، هذا التعامل ساعد بشكل كبير تداول النقود خارج الإطار المصرفي الأمر الذي ساهم في بروز ظاهرة الاقتصاد الموازي (الاقتصاد غير الرسمي) وتفشي ثقافة الاكتناز، وهو ما انعكس سلبا على الاستثمارات المحلية والأجنبية وبالتالي على الاقتصاد الوطني الذي مازال هشاً. وعلى هذا الأساس فإن اعتماد الصيرفة الالكترونية وإقامة أنظمة دفع الكترونية

سوف يسهل دخول النقود المتداولة في السوق الموازي إلى دائرة السوق المصرفية وبالتالي المساهمة في التخفيف من حدة الاقتصاد غير الرسمي.

ب . إيجاد وتطوير التجارة الالكترونية في الجزائر: إن أساس ظهور وتطور التجارة الالكترونية يعود في الأصل إلى مدى انتشار استخدام وسائل الدفع الالكترونية، ولهذا يجب على الجزائر تدعيم الصيرفة ووسائل الدفع الالكترونية لإيجاد وسط مناسب لهذا النوع من التجارة الذي بدأت ملامحه تظهر شيئا فشيئا في الاقتصاد الجزائري.

ج . إعطاء دفع للحكم الإلكتروني في الجزائر: لقد أصبحت فكرة إنشاء الحكومة الالكترونية أمرا لا بد منه في ظل انفتاح الجزائر على الاقتصاد العالمي، وتشجيع للاستثمارات الأجنبية، وتزايد المطالب الشعبية بضرورة تخفيف الأعباء البيروقراطية، وهذا المشروع يتطلب توفير بيئة اقتصادية مواتية لإقامة الصيرفة الالكترونية التي أخذت أبعادا متقدمة في الاقتصاد الجزائري، لكن رغم ذلك فهي لا تزال بعيدة نوعا ما على ما هو عليه الحال في الدول الصناعية المتقدمة.

د . بناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر: إن تبني نظام الصيرفة الالكترونية يعتبر القاعدة نحو الانطلاق في مشاريع رقمية أخرى، تنقل الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد رقمي.

يمثل المشروع المعلوماتي " SYNOBA " مشروع جعل أشغال الإشراف على أساس المستندات معلوماتيا، الشق الثاني من المشروع الشامل نظام "التنقيط المصرفي". يتمثل الهدف المتوخى في اعتماد منهج التحليل الذي يركز على تقدير مكونات CAMEL ،كتلك المطبقة في إطار مهمات التنقيط بعين المكان .

أسند القيام بهذا المشروع لخلية الإعلام الآلي التابعة للمديرية العامة للمفتشية العامة، التي تعاونت بشكل وثيق مع فريق المشروع المشكل لدى مديرية الرقابة على أساس المستندات .

ولقد تم تأجيل دخول هذا المشروع حيز التطبيق، مرتين ، عام 2014 بمناسبة إصلاح الإطار الاحترازي الذي نجم عنه الزامية تعديل مجمل بيانات الإدخال والإخراج للنظام، وفي 2016 عقب إعطاء الأولوية لتحويل نسخة " ORACLE " الخاصة ببنك الجزائر³².

4. تأثير استراتيجية خصوصية البنوك على التوسع الدولي للمؤسسات الجزائرية

تعتبر البنوك الجزائرية ضحية الوصايا السياسية، حيث كشفت القوانين التي تم اعتمادها منذ الاستقلال عن ارتباط البنوك العمومية بل تبعيتها للسلطة السياسية، خاصة بعد اعتماد قانون النقد والقرض 10.90 من خلال السلطة المخولة للبنك المركزي والوزارة المالية في تحديد السياسات الخاصة بتسيير البنوك العامة بحيث كانت السلطة السياسية وراء ظاهرة القروض غير مضمونة الدفع التي

قدرت بأكثر من 1400 مليار دينار جزائري خلال 2005 كما كانت ذات السلطة وراء عمليات التطهير وإعادة رملة البنوك العمومية الست التي بلغت حوالي 2400 مليار دينار خلال الفترة 1990. 2005. فقد أكد ممثل البنك الدولي عند زيارته للجزائر في أواخر 2005 السيد إيف دوفيني أن امكانية القضاء على البطالة بالوصول إلى تنمية قوية تفوق 10% تتعلق بخصوصية البنوك التي تساهم في النهاية في فتح سوق، ولكن هذا لا يعني القضاء كلية على البنوك العامة بحيث أكد ممثل البنك الدولي دور الحكومة في إنجاح أي حوصصة حيث تمثل سلطة الضبط والحكم الذي يسير هاته العملية لكي لا تخرج عن نطاقها القانوني، فمشكل الجزائر في هذا المجال يكمن في النقص الفضيح في الإداريين المؤهلين والاقتصاديين الاختصاصيين. هذا ما جعل البنوك العمومية التي لاتزال تسير وفق التوجهات السياسية تسيطر على تركيبة البنوك المشكلة للجهاز المصرفي، وهو الأمر الذي كان وراء إخفاق مشروع الدفع الشامل والدفع الالكتروني المصرفي تحت تسمية ريس مع الشريك البرتغالي.³³ وهذا لكون البنوك العمومية في الجزائر تبقى رهينة القرار السياسي بدرجة أولى وتطغى على مسيرها الوظيفة الادارية لا الوظيفة الاقتصادية والتجارية.

يمكن القول أن تجربة الجزائر في حوصصة بنوكها ليست بالأمر السهل خاصة وأن القطاع العام مازال يسيطر بنسبة كبيرة على السوق المصرفي، إضافة إلى رفض الدولة التنازل على النسبة الأكبر من رأسمال بنوكها العامة للمستثمرين الأجانب، وهو ما أدى إلى تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، والتي كان لها تأثيرا واضحا على المؤسسات الوطنية التي بقيت حبسية تكنولوجياها المحلية وهو ما أثر على استراتيجياتها التنافسية مما جعلها غير قادرة على المنافسة الدولية.

وعليه يمكن إيجاز أثر حوصصة البنوك على المؤسسات الجزائرية فيما يلي:

. تحرير الأسعار، حيث ظلت الأسعار في الجزائر تحدد بطريقة إدارية من طرف الدولة، وهو ما قضى نهائيا على المنافسة بين المؤسسات (عدم قدرتها على المنافسة الدولية)؛

. القضاء على بيروقراطية الإدارة العامة والتي كان لها تأثيرا بالغا في تراجع استثمارات المؤسسات؛

. توجيه المؤسسات على النحو الذي يؤهلها لمواجهة التحديات والتطورات العالمية؛

. زيادة التوجه نحو العولمة والتحرر الاقتصادي وزوال القيود أمام حركة الأموال؛

. اتجاه المؤسسات غير المصرفية إلى اقتحام العمل المصرفي كمنافس للبنوك وخاصة فيما يتعلق في

تحصيل ديون العملاء وإصدار الأسهم والسندات في سوق الأوراق المالية؛

. جذب التكنولوجيا المتقدمة وتطوير أداء الإدارة ورفع مستوى كفاءة العاملين، وإيجاد أفضل فرص للاستثمار.

خاتمة:

- لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج نوردتها فيما يلي :
- . فيما يخص عصرنة النظام المصرفي الجزائري فهو لا يزال في مرتبة متأخرة نظرا لعدم قدرته على مسايرة مظاهر العولمة المالية، ويظهر ذلك في عدم اعتماده للصيرفة الالكترونية التي مازالت مجرد مشروع يعرف عدة مشاكل وعراقيل رغم اعتماد الجزائر لنظامين هما: نظام التسوية الاجمالية الفورية ونظام المقاصة عن بعد وإصدارها لبعض البطاقات الالكترونية.
 - . عرف النظام المصرفي الجزائري عدة اصلاحات في الألفية الثالثة لم ترقى إلى المستوى المطلوب لمواجهة مظاهر العولمة المالية.
 - . إن محدودية تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية، وعدم اعتماد الصيرفة الالكترونية بالشكل المطلوب، وارتباط البنوك العمومية وتبعيتها للسلطة السياسية، كان له تأثيرا سلبيا على حجم الاستثمارات وبالتالي على القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية التي بقيت عاجزة على اقتحام الأسواق الدولية.
 - . إن مشروع خصوصية البنوك في الجزائر لازال تعترضه عدة عراقيل تتعلق بالإرادة السياسية وتوفير مناخ للاستثمار حيث أدت قاعدة الأغلبية للشريك المحلي الى عزوف البنوك الخارجية عن فتح فروع لها بالجزائر.
 - . عدم توفر تشريع واضح ينظم عمليات الاندماج المصرفي ونظرا لكون هذه العملية تتطلب خبرة ودراسة معمقة للمصارف وكذا تأثيرها على العمالة، أدت هذه الأسباب مجتمعة الى عدم تحقيق الاندماج المصرفي رغم الاصلاحات التي تبنتها الجزائر.
 - . تساهم استراتيجية خصوصية البنوك في القضاء على البطالة وتحقيق تنمية قوية تساهم في النهاية في فتح الأسواق.
 - . تعمل الصيرفة الالكترونية على زيادة تحسين الادارة، واقتصاد الوقت والتكلفة والاستفادة من خدماتها بجودة عالية، وبتكلفة وبجهد أقل.
 - . إن تطبيق مبادئ الحوكمة والصيرفة الالكترونية يؤدي إلى تحسين إدارة المؤسسات وتجنب التعثر في الإفلاس وجلب الاستثمارات واقتحام الأسواق.

قائمة المراجع

1. ماجدة مدوخ عتيقة وصاف، أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 08.09 مارس 2005، ص 296.
- 2-Michel alglietta, l'économie mondiale 2000, éditions la découverte, collection repères, Paris,1999, P52
3. رميدي عبد الوهاب و سماي علي، العولمة المالية وأثارها على اقتصاديات الدول النامية، الملتقى الدولي "سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات-دراسة حالة الجزائر والدول النامية-" جامعة بسكرة يومي 20 و 21 نوفمبر 2006.
4. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، الأساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص، ص 19، 20.
5. سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري وتحديات العولمة، مجلة جديد الاقتصاد، الصادرة عن الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، العدد 00، ديسمبر 2006، ص 70.
6. محمود فوزي شعوي، محمد أمين كماسي، الاقتصاد الجزائري من منظور متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة الممتدة 1989-1999، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، 22، 23 أبريل 2003، ص، ص 75، 76.
7. ناصر المهدي، الإصلاحات المالية في الجزائر، مجلة أفاق، الصادرة عن الجمعية العلمية الثقافية "أفاق اقتصادية"، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، العدد 04، 2005، ص 61.
8. المادة 19 من الأمر 01/01، المعدل والمتمم للقانون 10/90، والمؤرخ في 27/02/2001.
9. ناصر المهدي، مرجع سابق، ص 61.
10. المادة 10 من الأمر 01/01، مرجع سابق.
11. أنظر إلى:
- قويدر عياش، عبد الله إبراهيمي، ثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية - بين النظرية والتطبيق-، مداخلة مقدمة ضمن أشغال ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية- واقع وتحديات-، جامعة الشلف، يومي 14، 15 ديسمبر 2004، ص ص 62، 63.
- ناصر المهدي، مرجع سابق، ص 61.
- المواد: 36، 62، 128 من الأمر 11/03، المتعلق بالنقد والقرض، والمؤرخ في 26-08-2003.
12. ناصر المهدي، مرجع سابق، ص 62.

13. الأمر رقم 10_04 المعدل والمتمم للأمر 11.03 المتعلق بالنقد والقرض والمؤرخ في 26 أوت 2010.

14. ماجدة مدوخ عتيقة وصاف، مرجع سابق، ص 296.

15. التقرير السنوي للبنك المركزي الجزائري، التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، جويلية 2018 ص 90.

16-Michel alglietta, l'économie mondiale 2000, éditions la découverte, collection repères, Paris,1999, P52.

17. محسن أحمد الحضير، الاندماج المصرفي، الدار الجامعية، مصر 2007، ص26.

18. سعاد بن حوحو، خصوصية البنوك العمومية واندماجها وأثرها على الاقتصاد، دراسة استشرافية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة بسكرة، 2013، ص ص223-224.

19. كمال رويق، عبد الحليم فضيلي، تحديث النظام المصرفي الجزائري، ملتقى المنظومة الاقتصادية- الواقع والتحديات- من الموقع: [http /www.elbassair.net](http://www.elbassair.net)

تاريخ الاطلاع: 2017-10-01

20. سعاد بن حوحو، مرجع سابق، ص 187.

21. سفيان بن عبد العزيز وعبد الجبار سهيلة، الحوكمة الالكترونية كألية لضمان السلامة المصرفية في البنوك الالكترونية، الملتقى الدولي حول جودة الخدمة العمومية في ظل الحوكمة الالكترونية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير جامعة بومرداس، يومي 29 و30 أكتوبر 2014.

22. خالد بوشارب و فاتح زعيتير، مساهمة البنوك الالكترونية كأداة للحوكمة في تأسيس حوكمة الكترونية في الجزائر، الملتقى الدولي حول جودة الخدمة العمومية في ظل الحوكمة الالكترونية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير جامعة بومرداس، يومي 29 و30 أكتوبر 2014.

23.. مراد محبوب وعبد اللطيف باري، واقع الخدمة المصرفية في ظل الحوكمة الالكترونية، الملتقى الدولي حول جودة الخدمة العمومية في ظل الحوكمة الالكترونية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير جامعة بومرداس، يومي 29 و30 أكتوبر 2014.

24 . بولعيد بلعوج، إشكالية خصوصية البنوك في الجزائر من الموقع:

[http /www.elbassair.net](http://www.elbassair.net) تاريخ الاطلاع: 2017-09-29

25. علي بطاهر، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2006، ص154.

26. سعاد بن حوحو، مرجع سابق، ص ص237-238.

27. منتدى تطبيق الحكم الجيد في المصارف العربية وفق المعايير والممارسات الدولية ،على الموقع: www.islamfin.go-forum.net، تاريخ الإطلاع 2017/09/25.
28. نشرة برامج التعاون الأوروبي "دعم وعصرنة النظام المالي الجزائري"، العدد 05، مارس 2005، على الموقع: www.uabonline.org/uabweb/conference/2004/jordan، تاريخ الاطلاع 2017/09/26.
29. تقرير البنك المركزي، مرجع سابق ص100.
- 30-<http://iefedia.com/arab/wp-content/uploads> consulte le 28/09/2017.
31. بلعياش مايدة، أثر الصيرفة الالكترونية على السياسة النقدية دراسة مقارنة الجزائر فرنسا، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص 227.
32. تقرير البنك المركزي، مرجع سابق ص105.
33. خصوصية البنوك على الموقع: www.kanz.blogspot.com تاريخ الاطلاع 2017/09/28.